



بعد الانتخابات الأميركية والإسرائيلية... تسوية أم حرب؟ 10

زيتون الجنوب رهينة الحرب... و«تنكة الزيت» تلامس الـ 150 دولارًا 9



قطر قاطرة كهربائية وناقوس إنذار من الحرب

حضرت قطر إلى بيروت بمزيج من الدعم والإنذار، حمله رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، ففي يد مشاريع الكهرباء، وفي الأخرى راية التحذير من أي مغامرة قد يجرّ "حزب الله" لبنان إليها. 2

سنا الجاك

متفجرات «الحزب»

ودولراته

الأميركية

تؤكد متفجرات «حزب الله» ودولاراته الأميركية ارتباطه بكل ما هو غير شرعي ولا يكفي إمساكه بورقة «المقاومة» لاختلاق شرعيته على حساب السيادة. فقد أظهر ماضيه وحاضره أن هذه الورقة تحمل بنودًا استثنائية واتقائية بما يخدم الأجندة الإيرانية، ولا علاقة لها بالشعارات المرفوعة.

كما لا تكفي مشاركته في مجلسي النواب الوزراء لترسيخ أتمثائه الوطني، فكل ما جرى ويجري منذ الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000، ومنذ وفاة حافظ الأسد وتوربته ابنه الضال بشار، يؤكد أن «الحزب» لا يهتم مطلقًا بأي انتماء يخالف العقيدة التي بنت أسسها الجمهورية الإسلامية في إيران. والسوابق تدل بوضوح لا يحتمل التأويل على أنه كيان يكره مفهوم الدولة اللبنانية ووجودها، حتى لو كانت دولته من رأس هرمها إلى أسفل قاعدتها، فكيف إن لم تكن؟ وتخضع للنقاش.

وهذا التباين هو لب الأمر. فبدل أن ينتظر المتحدث نتائج التحقيق، يرسم إطارًا جاهزًا يُقرأ في ضوءه كل ما سيظهر لاحقًا. وسواء كان ذلك مقصودًا أم لا، فالنتيجة واحدة: الحيلولة دون أن يتحول حادث مضر إلى خسارة تلقائية في السمعة والمكانة.

حين تصبح الهوية إطارًا للفهم واختيار كلمة «المقاومة» ليس تفصيلًا. فهي لا تشير إلى تنظيم له سلوك يمكن محاسبته فحسب، بل إلى هوية سياسية كاملة. وبهذا يُربط اتهام محدد بفسدية رمزية راسخة.

وأمام جمهور يتماهى مع «المقاومة»، بعمق، قد يقضي ذلك إلى أن يقرأ أي انتقاد لـ «حزب الله» على أنه طعن في القضية

التي يزعم تمثيلها. والألية هنا هي استحضار لإطار هوياتي موجود

نداء الوطن

السنة الثامنة | العدد 1990 | السبت 17 تشرين الأول 2026

بالطبع لستم أنتم من يخجل!

حين اعترض الجيش اللبناني، في تشرين الأول 2026، شاحنة تحمل 780 كيلوغرامًا من المتفجرات عند حاجز زهر البيدر، تجاوزت دلالات الحادثة حجم الحمولة، لتطرح أسئلة تتصل بملاбسات نقلها، والجهة المسؤولة عنها، وسلطة الدولة على الأمن والسلاح. وفي خضم هذه التساؤلات، جاء رد النائب إبراهيم الموسوي، الذي قال إن «المقاومة ليس لديها ما تخفيه أو ما تخجل منه»، كمدخل إلى تحليل كيفية تحرك الخطاب السياسي حين يجد تنظيم نفسه أمام حادثة قد تضع شرعيته موضع تساؤل. والمهم في هذا التصريح ليس أنه دفاع عن «حزب الله». المهم أنه يحاول أن يحدد مسبقًا الطريقة التي سيُفهم بها الحادث

د. جوسلين البستاني

إذا توقفنا عند عبارة «إذا صحت التقارير التي تربط الشاحنة بحزب الله»، نلاحظ أنها تبقى مسافة بين هذا التنظيم والاتهام، من دون أن تنطوي على أي إقرار بصحة هذه الصلة. غير أن هذا التحفظ إزاء الوقائع يقابله جزم لا ليس فيه بالمكانة الأخلاقية لـ «المقاومة». فالصلة بالشحنة تبقى معلقة على شرط، أما شرعية «حزب الله» فتتقدم بوصفها مسلمة لا تخضع للنقاش.

هذا التباين هو لب الأمر. فبدل أن ينتظر المتحدث نتائج التحقيق، يرسم إطارًا جاهزًا يُقرأ في ضوءه كل ما سيظهر لاحقًا. وسواء كان ذلك مقصودًا أم لا، فالنتيجة واحدة: الحيلولة دون أن يتحول حادث مضر إلى خسارة تلقائية في السمعة والمكانة.

حين تصبح الهوية إطارًا للفهم

اختيار كلمة «المقاومة» ليس تفصيلًا. فهي لا تشير إلى تنظيم له سلوك يمكن محاسبته فحسب، بل إلى هوية سياسية كاملة. وبهذا يُربط اتهام محدد بفسدية رمزية راسخة.

وأمام جمهور يتماهى مع «المقاومة»، بعمق، قد يقضي ذلك إلى أن يقرأ أي انتقاد لـ «حزب الله» على أنه طعن في القضية التي يزعم تمثيلها. والألية هنا هي استحضار لإطار هوياتي موجود سلفًا ليؤثر في تلقي المعلومات الجديدة.



هل تقوم الدولة بواجبها في تنظيم حيازة السلاح ونقله؟

نداء الوطن

السبت 17 تشرين الأول 2026 | العدد 1990 | السنة الثامنة

من شاحنة الحريري إلى شاحنة زهر البيدر

تكشف حيثيات توقيف شاحنة المتفجرات في زهر البيدر في 5 تشرين الأول 2026 عن حيثيات شاحنة المتفجرات التي اغتال بواسطتها «حزب الله» الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط 2005. شاحنة زهر البيدر تم اكتشافها قبل التفجير. شاحنة الحريري تم التوصل إلى معرفة هويتها بعد التفجير. ولكن كان قد فات الأوان. المسألة لا تتعلّق بالحريري وحده بل بالنهج الذي سار عليه «حزب الله»، ويقضي بالتخلّص من كل من يقف في طريقه. وهو نهج معلن ومكشوف ولا يستحي به.



مسرح جريمة اغتيال الحريري

للتصفيه كل من يمكن أن تكون له علاقة باتهامه ومحاكمته والعمل على نزع سلاحه. «الحزب» من الحريري بعدما اعتبر أنه فقد القدرة على السيطرة عليه، وأنه صار يشتغل ضده. اليوم أيضًا فقد «الحزب» القدرة على السيطرة على الحكم والحكومة أو على الحد من قدرتهما على تنفيذ القرارات الحكومية نواف سلام تجتّبا من هذا السيناريو سقط عندما وصل في 24 شباط 2024 إلى بيروت بيتر فيتزجيرالد كرئيس لبعثة تحقيق دولية مكلّمًا من مجلس الأمن الدولي. وعلى هذا الأساس وبعد تقريره الأول عن ظروف الجريمة ومحاولات طمس معالمها بعد إعطاء أوامر بردم الحفرة التي أحدثها التفجير الضخم، تمّ تشكيل لجنة التحقيق الدولية التي حاول الحزب أن يمنعه من تحقيق أي إنجاز ولكن من دون أن ينجح.

بين حكومة سلام وحكومة كرامي
عندما تمّ اكتشاف شاحنة متفجرات زهر البيدر كان «الحزب» يعاني من مأزق أكبر من مأزق القرار 1559 عام 2004. في ذلك الوقت كان لا يزال يمتلك كل مقومات القوة والتحكم والسيطرة بالتضامن والتكافل مع النظام السوري. أبعد الرئيس رفيق الحريري عن الحكم والحكومة وشكل حكومة برئاسة عمر كرامي موالية بالكامل له وللنظام في دمشق، وهي الحكومة التي كان يريد منها تغطية عملية الاغتيال من قبل الجيش السوري من لبنان ونزع سلاح «الحزب». وكما كشفت خلال مسح آثار الجريمة وتولي تشييع الحريري وإعادة الناس إلى أعمالهم بعده هذا الأمر لم يحصل وأدى إلى دخول «الحزب» في مسلسل أكبر من الاغتيالات

لم يحصل. بطبيعة الحال لا يدع «الحزب» أجهزة السلطة تعلم بما يخطط له. لا يشركها في التنفيذ ولا في التخطيط بل يستعملها عاقًا، تمّ تعيين شخص آخر محله هو حسين العبدالله. ولم يتم التاكيد على ما إذا كان هو نفسه حسين بردي أو أبو الرضا.

أما لقب «ذو الفقار» فكان أكثر من اشتهر به في «الحزب» مصطفى بدر الدين، الذي كان الرجل الثاني في القضايا الأمنية والاعتقالات بعد عماد مغنية، والذي اتهمته لجنة التحقيق الدولية في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري بأنّه هو الذي خطط وأشرف على تنفيذ العملية. وقد تمّ اغتياله بصاروخ موجه في أحد مقرّات «حزب الله» في دمشق قرب المطار في 13 أيار 2016.

بين الحريري ونواف سلام

هل ثمة رابط بين ذو الفقار الأول وذو الفقار الحالي؟ وبين اغتيال الرئيس رفيق الحريري في شباط 2005 وبين هذه العملية؟ وهل كان الرئيس نواف سلام مثًا أو غيرة، هو المستهدف؟ هل بات سلاح بالنسبة إلى «الحزب» يمثّل ما مثله الحريري عام 2004؟ طبيعة تعاطي «حزب الله» مع هذه العملية تشبه طريقة تعاطيه مع التحضير لعملية اغتيال الرئيس رفيق الحريري. يتخذ «الحزب» قرارات من هذا النوع، ليس على خلفية أنها جرائم، بل على خلفية أنها أحكام شرعية يصدرها وينفذها، ولا يجب أن تقف السلطات الأمنية عليه وأن تسمح آثار الجريمة وأن تقفل الملف. هذا ما كان يجب أن يحصل في نظر «الحزب»، وهو ما

نجم الهاشم

أن يتّصل وزير خارجية أميركا ماركو روبيو ورئيس جمهورية لبنان جوزاف عون مساء الخميس 15 تشرين الأول الحالي، لكي يحدثّه عن شاحنة الموت التي أوقفتها قوى الأمن على حاجز زهر البيدر، فهذا يعني أنّ عين يمكن التساهل في ما يمكن أن تعتبره سقوطًا كاملاً للدولة في مواجهة المفترض حصولها مع «الحزب» من أجل أن تكون دولة. وهذا يعني ربما أيضًا أن عين واشنطن لم تكن بعيدة عن اكتشاف هذه الشحنة وغيرها من الشخات التي تصل على ظهور الحمير آتية من سوريا.

طريقة تعاطي «حزب الله» مع هذه القضية تكشف خلفيات الطريقة التي اعتمدها في تنفيذه قرار اغتيال الرئيس فيق الحريري. لم يكن لدى «الحزب» أي خجل أو خوف أو تردد، من الإعلان عن أن هذه الشاحنة، بما فيها من متفجرات، تابعة له. تابعا خرج مسؤولون في «الحزب» للإعلان عن هذه الملكية ومن داخل مجلس النواب بدأ النائب إبراهيم الموسوي ثم تبعه النائب

المسؤولية تتراجع أمام الشرعية

لكن الأسئلة الملموسة واضحة: من الذي نقل المتفجرات؟ إلى أين كانت متجهة؟ وبأي سلطة جرى نقلها؟ فجاء رد الموسوي ليحوّل النقاش إلى ساحة أخرى، هي كرامة المقاومة ومشروعيتها.

وقد يغيّر هذا شروط الحوار فبدلا من أن ينحصر الجدل في قانونية الشحنة وصاحب الصلاحية في نقلها، يتداخل مع سؤال أوسع: هل تتعرض مكانة «حزب الله» السياسية للاستهداف؟ ولا بد

هنا من الفصل بين المسالتين. فالشرعية التاريخية أو السياسية التي يدعيها أي تنظيم لا تثبت قانونية نشاط بعينه، حتى لو أثر استحضارها في طريقة استقبال الاتهامات وتقييمها.

ومسؤولية الدولة؟

كما لا يصح أن يقف التحليل عند «حزب الله». فالحكومة اللبنانية لا تستطيع التنصل من مسؤوليتها السياسية عن الظروف التي سمحت لتنظيم مسلح بالاحتفاظ ببنية عسكرية خارج السيطرة الفعلية للدولة. وعلى مدى عقود، ظل تعايش مؤسسات الشرعية مع قدرات هذا التنظيم العسكرية المستقلة بثير أسئلة جوهرية عن السيادة وإنفاذ القانون وقدره الدولة على بسط سلطتها على كامل أراضيها.

السؤال الأهم ليس فقط: هل يستطيع «حزب الله» تبرير أنشطته؟ بل أيضًا: هل تقوم الدولة

بواجبها في تنظيم حيازة السلاح ونقله، وفي إنفاذ القانون، وفي منع

تبقى الدولة

اللبنانية أمام

مسؤوليتها

في فرض

سلطتها على

الأمن والسلاح

وضمن ألاّ

تكون المساءلة

خاضعة لموازين

القوة أو

لشرعيات موازية

لشرعيّتها



يدرك «حزب

الله» أنّ بقاءه

على قيد الحياة

أولا بالتخلّص

من الحكم

والحكومة

بعدما عجز

عن تبديل

قناعاتهم

بري: أنا الدولة

سامر زريق

عدنا والعود ليس أحمدًا، إلى النهج القديم في الحكم، كان عصب السلطة ارتخى على وقع الجمود السياسي، فعدأت الحان نوتة قديمة خربنا مآلاتها الكارثية في أيام قليلة، تراكمت وقائع هشمت صورة الحكومة، وأطلقت موجة انتقادات من قوى تشكل ظهورها لها، وصولاً إلى الفريق القريب من رئيسها.

أجهزة الدولة الأمنية والاستخباراتية تهوّزب من «لظى» شحنة متفجرات «ضهر البيدر» وشقيقاتها، بل وتحجب أخبارها أياها وكأنها من أسرار الدولة.

وفي موازاة ذلك، أعيد تعيين بسام بدران رئيسًا للجامعة اللبنانية، وكان جعية رئيس مجلس النواب نبيه بري خلت من الأسماء والكفاءات الشيعية، فضلًا عن تعيين محافظ للطبعية من لائحة ثنائية قدمها بزي إلى رئيس الحكومة نؤاف سلام، وفق التسوية التي كشفت عنها «نداء الوطن» الأسبوع الماضي،

فاقترصت المفاضلة على

اسمين، كلاهما «أمل».

حتى جلسة مجلس الوزراء، عُيِّب عنها قضية شديدة الأهمية، كان يفترض أن تصدر جدول أعمالها، والمقصود شحات المتفجرات.

وما فاقم دلالة هذا التغييب أنه حسن فضل الله للدولة، في مشهد يعيد التذكير بـ «7 أيار» و«القمصان السود» ويتهديدهاته عقب حادثة خلدة، حين منح الدولة مهلة للتحرك وتنفيذ الاعتقالات التي طالب بها، والـ...

كانت ثمة فرصة استثنائية لإعادة التوازن إلى هيكل السلطة، واستعادة القرار السياسي

والاستراتيجي إلى كنف الدولة، بالتوازي مع تحرير القرار السني من سطوة «الثنائي الشيعي».

لكن ثمة من ذهب إلى عين التينة

وأعاد تسليمها مفاتيح الدولة،

حيث يتداول همشًا عن تعهد قُدّم لأطراف خارجية بتأمين مخرج لائق لمفتي الجمهورية،

ما استدعى طلب «المدد» من

الرئيس بري.

لا ريب أن المطلوب إقليميًا ودوليًا لا يتفجر ساحته فيما يتصاعد الصراع مع نظام الملالي وأذرعه في اليمن، لكن ذلك لا يعني

تسليم مفاتيح الدولة لبري، وفوقها «حثة مسك»، تتمثل

بإفساح المجال أمامه للقض على القرار السني، بجناحيه السياسي والديني، والتحكم بإيقاع جلسات مجلس الوزراء،

بإيقاع جلسات مجلس النواب، وتجيئه خلال الأسبوع الماضي، بينما تستنكف رئاسة الحكومة

عن المبادرة إلى جمع النواب

بمزاج الشارع السني وبنوابه وممثليه، وتفريقهم شيقًا، لتفخيخ قانون العفو بتعهدات أثبت قرار المجلس الدستوري أنها لم تكن سوى «سراب بقيقة»، وهكذا خرج القانون كما أريد له منذ البداية: مضاعفة التتكيل والقهر بحق السنة وحدهم، مقابل تحرير بارونات المخدرات، ورمي أكثر من أربعين ألف مذكرة توقيف في البحر، وكأننا

إزاء دولة يختصرها بري بشخصه وإرادته، التي تتقدم على الدستور والقوانين والتوازنات.

على القرار السني، هي صمت دار الفتوى عن مسخ قانون العفو، بعد سيولة بيانات تعظيم المفتي

ونتيجة لبري براعته في ترويض المتغيرات، وإظهار أنه

السنة تحت رايتها لاتخاذ موقف جامع وصلب ضمن قواعد لعبة الدولة، ليصير الأمل معقودًا على مدعي عام التمييز، حيث يتوقع أن يستقبل النواب السنة يوم الإثنين، لبحث إصدار تعاميم تفسيرية تخفف وطأة قرار المجلس الدستوري وتفسيراته، في مهمة تبدو صعبة، وسط

معلومات عن تثبيت عقوبة الإعدام بـ 28 سنة سجنية.

لم يكن المطلوب افتعال صراع مع الرئاسة الثانية، بل استعادة

التوازن المفقود في «سيبة» الحكم وعدم العودة إلى نهج «الأرانب» التي تتسلل من «قوّات» القانون لتصبح قدرًا مقدورًا. ومع

ذلك، يُحسب لبري براعته في ترويض المتغيرات، وإظهار أنه

الثابت وسط عواصف التحولات،



لم يكن المطلوب صراعًا مع الرئاسة الثانية، بل عدم العودة إلى نهج «الأرانب»

الذي يمسك بخيوط اللعبة ويستدرج الجميع إلى ملعبه بدهاء، وبينما تفتتح الحكومة صراعًا موازيًا مع وزير الطاقة جو الصّدي، كيف يمكن إقناع الناس بجدية طي صفحة الاستبداد ومراكز القوى داخل الدولة يخرجون ملّوحين بأيديهم، فيما تستمر معاناة الشيخ أحمد

الأسير وموقوفين آخرين؟ ثمة خيبة أمل عامة بعضها استياء كبير في الساحة السنيّة، رغم الدعم الشعبي والعربي والدولي الذي حظي به الحكومة، ربما كان ذلك ثمن جلسة الثقة، وعدم تحريك الشارع ممن

يمسك بقرار النقابات، لكنه ثمن باهظ يصعب هضمه.

نداء الوطن

السبت 17 تشرين الأول 1990 | العدد 1700

نداء الوطن

السبت 17 تشرين الأول 2026 | العدد 1990 | السنة الثامنة

رامي نعيم: لن أطلب إذنًا من أحد للتنقّل في لبنان

الفدرالية حرام... إلا في ولاية «حزب الله»



حذر نعيم من خطورة مرور الاعتداء من دون محاسبة

مرافقيه وحظّموا السيارة. وطالب رئيس البلدية بقول الحقيقة أمام القضاء، رافضًا أي تبرير سياسي للاعتداء، فيما تبقى هذه الاتهامات خاضعة للتحقيق والتثبت القضائي. وتجاوز القضية شخص نعيم لتطرح سؤالًا جوهريًا: هل يستطيع اللبناني التنقّل والتعبير بحرية على كامل أراضي بلده، أم أن مناطق النفوذ باتت تفرض حدودًا غير معلنة؟ فلامتحان اليوم ليس في حمالية صحافي فحسب، بل في إثبات أن سلطة القانون تغلو على السلاح، وأن لبنان ليس مجموعة كاتنتوات، بل دولة واحدة لجميع مواطنيها.

المواطنيين تبرير تنقّلاتهم وفق انتماءاتهم السياسية. ودعا نعيم «حزب الله» إلى إدانة الاعتداء ومحاسبة عناصره إذا ثبت تورّطهم، لا إلى تهديد الرئيس عون والرئيس سلام والدكتور سمير جعجع، مؤكّدًا أن سقف مواقفه السياسية سيواصل الارتفاع رغم الضغوط. كذلك اتهم رامي نعيم رئيس بلدية حارة صيدا بإصدار بيان يتضغن معلومات «كاذبة» وغير صحيحة عن الحادثة، نافيًا حصول أي استفزاز من جانبه أو تدخّل للشرطة. وأشار إلى أنه توقف لدقيقة للتحدّث مع صاحب محل، قبل وصول أشخاص على دراجات نارية اعتدوا عليه وعلى

ف «الحزب» الذي يرفض الطروحات الفدرالية وينتقد أصحابها باعتبار أن مشاريعهم تحمل نزعات تقسيمية وانعزالية، يكرّس نموذجًا من الحكم الذاتي الفعلي في مناطق نفوذه، حيث تثير قدراته العسكرية والأمنية تساؤلات حول مدى خضوع هذه المناطق لسلطة المؤسسات الشرعية.

ورداً على التساؤلات بشأن مروره في المنطقة، أوضح أنه كان يسلك طريقًا عامًا في صيدا متوجّهاً إلى جزين، قائلا: «أنا في لبنان، ومن حقّي أن أمّر حيث أشاء».

رافضًا أن تتحوّل المناطق اللبنانية إلى مساحات يُفرض فيها على

فعل خطيرة. وأكد أن اللجوء إلى القضاء يهدف إلى منع التصعيد، مشدّدًا على أن تحديد ما إذا كان الاعتداء محاولة قتل أو كمينًا مدبّرًا يبقى من صلاحية القضاء، الذي يتوجّب عليه كشف هوية المعتدين ومحاسبتهم.

من هنا، لاحظ أن المشكلة ليست في الاعتداء، بل في ازدواجية المعايير: كيف يحق لـ «حزب الله» أن يرفض أي صيغة تمنح المناطق

صلاحيات موسّعة، بينما يحتفظ لنفسه بقوة عسكرية وأمنية مستقلة عن قرار الدولة؟ وكيف يمكن الحديث عن لبنان موحد في ظل وجود سلاح غير شرعي؟



«الحزب» يرفض الفدرالية ويهاجم الداعين إليها

آراء

لبنان بين سندان التهديد الإسرائيلي ومطرقة السلاح غير الشرعي

العميد المتقاعد جوني خلف

ما نشهده اليوم في لبنان ليس أزمة سياسية عابرة، أو خللاً داخليًا حول سلاح يمكن تأجيله. ما نشهده هو لحظة وجودية فاصلة، تحدد مصير الوطن لعقود مقبلة. تهديد وزير الدفاع الإسرائيلي اليوم باجتياح بري جديد لجنوب لبنان، وضرب الضاحية الجنوبية، والتلويح بنهجير مليون لبناني شيعي من الجنوب، ليس كلاً إعلاميًا للاستهلاك، في العقيدة العسكرية الإسرائيلية، التهديد العلني هو جزء أساسي من الحرب النفسية التي

تسيق أي عملية عسكرية. وفقًا لما اظلل عليه، لن تؤدي الدور نفسه الذي تضطلع به «اليونيفيل»، بل إن الحديث يدور عن تعاون أوثق مع الجيش اللبناني، والسكان، والسلطات المحلية، والدولة، على أن تكون القوة متركزة في بيروت. وأضاف أن مساعدة القوات الأمنية اللبنانية عسكريًا هي من المهّمات

الحالية لـ «اليونيفيل»، وأن هذا الدور سيستمر. من جهتها، سألت «نداء الوطن» رئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي لدى لبنان، أليساندرا فيتز، عما إذا كان غياب قوة لحفظ السلام بعد انتهاء ولاية «اليونيفيل»، في 31 كانون الأول 2026 سيؤدي إلى وضع أوضاع أن تساعد القوات الأمنية اللبنانية عسكريًا هي من المهّمات

الحالية لـ «اليونيفيل»، وأن هذا الدور سيستمر. من جهتها، سألت «نداء الوطن» رئيسة قسم التعاون في بعثة الاتحاد الأوروبي لدى لبنان، أليساندرا فيتز، عما إذا كان غياب قوة لحفظ السلام بعد انتهاء ولاية «اليونيفيل»، في 31 كانون الأول 2026 سيؤدي إلى وضع أوضاع أن تساعد القوات الأمنية اللبنانية عسكريًا هي من المهّمات

«حزب الله» عدوًا مباشرًا لها. الحزب اليوم يقاتل وهو مكشوف، بلا عقم جغرافي سوري يحميه، وبلا غطاء جوي إيراني يمكنه الاعتماد عليه. إسرائيل تدرك هذه الحقيقة الميدانية بدقة. لذلك هي تتحدث بلغة التهجير، التهجير في القاموس العسكري الإسرائيلي ليس مجرد عقاب جماعي، بل هو تكتيك عملياتي مدروس. إفراغ الحاضنة الشعبية يعني حرمان المقاتل من بيئته اللوجستية والاستخباراتية والبشرية. هذا هو النموذج الذي يطبقه إسرائيل في غزة، وهي تلوح اليوم بتكراره في جنوب لبنان. وهذا يعني أننا لسنا أمام غارات محدودة، بل أمام تحضير لعملية برية واسعة النطاق تهدف إلى إقامة شريط أمني جديد.

التلويح بضرب الضاحية مجددًا يحمل هدفًا مزدوجًا. من جهة، هو استهداف ما تبقى من مركز القيادة والسيطرة والتحكم لـحزب الله». ومن جهة ثانية، هو رسالة سياسية واضحة بأن معادلة الضاحية كمرعب أمني محمي بتوازن الردع السابق قد انتهت إلى غير رجعة.

هذا المشهد العسكري الخطير لا يمكن فصله عن المشهد الإقليمي المتفجر. المنطقة كلها تغيرت، ولبنان الرسمي ما زال يتعاطى بعقلية الماضي. إيران، الراعي الأساسي لـحزب الله»، دخلت بعد الضربات الأخيرة ومقتل مرشدّها في مرحلة انكفاء استراتيجي وجودي طهران اليوم تفاوض من أجل بقاء نظامها الداخلي، وليس من أجل بقاء أذرعها في الخارج. «حزب الله» لم يعد أولوية مطلقة في طهران، بل أصبح ورقة تفاوضية.

التحول الثاني والأهم هو سوريا. سقوط محور الإمداد السوري هو الزلزال الحقيقي الذي ضرب «حزب الله». الحدود اللبنانية - السورية اليوم تضغطها قوى سورية جديدة ترى في «حزب الله» ميليشيا قاتلت الشعب السوري لسنوات. هذا يعني أن إعادة تسليح «الحزب»، كما كان يحصل في السابق عبر شحنات تمر من حمص إلى بعلبك، أصبحت شبه مستحيلة.

وزارة المالية تبتكر ضريبة على الانهيار: محاولة جديدة لقطم جزء من الودائع

المحلّ الاقتصادي

يبدو أن وزارة المالية لم تعد تكفي بالبحث عن إيرادات لسدّ عجز الخزينة، بل باتت تبحث عن طريقة مبتكرة لتحويل الخسائر إلى أرباح، ولو على الورق، تمهيداً لفرض الضرائب عليها! آخر ما أبدعته مديرية الودائع الوزارة هو توجيه كتاب إلى المصارف ضريبياً، عن سنوات سابقة، في خطوة تُراد منها، وفق المعطيات المتداولة، إخضاع عمليات مرتبطة بسندات اليوروبوندز للضريبة، انطلاقاً من احتساب فروقات ناجمة عن تغيّر سعر الصرف. وهنا تكمن المفارقة الفاقعة: المصارف التي تكبدت خسائر فعلية هائلة في هذه السندات، يُراد التعامل معها ضريبياً كما لو أنها حققت أرباحاً، فقط لأن الليرة اللبنانية انهارت!

لنفترض أن مصرفاً اشترى سند يوروبوندز بقيمة اسمية تبلغ 100 دولار، ثم انخفضت قيمته السوقية إلى نحو 28 سنتاً. ليس هذا انهياراً في قيمة الاستثمار وخسارة فادحة يصعب تجاهلها؟ بل، لكن المنطق الذي تستند إليه المقاربة الضريبية المنسوبة إلى الوزارة يبدو مختلفاً تماماً: كانت قيمة المئة دولار عند سعر الصرف القديم، تعادل نحو 150 ألف ليرة، فيما أصبحت تعادل اليوم نحو تسعة ملايين ليرة وفق سعر الصرف الجديد. وبذلك، تظهر زيادة هائلة في القيمة بالليرة، فتستحضر باعتبارها أساساً لاحتساب أرباح ضريبية، فيما يجري تجاهل السؤال الجوهرى: ماذا حلّ بالقيمة الفعلية للسند نفسه؟

أي منطق اقتصادي هذا الذي يرى في انهيار العملة مصدراً للربح، حتى عندما تكون قيمة الأصل الذي يملكه المستثمر قد تبخرت؟ وأي عدالة ضريبية تسمح باقتطاع ضريبة من مكاسب دفترية مفترضة، من دون إعطاء الوزن اللازم للخسائر الفعلية التي أصابت الاستثمار؟ إن الضريبة ليست أداة سحرية لتغيير طبيعة الخسائر، ولا يجوز أن تحول

فروقات سعر الصرف، بمعزل عن المعالجة المحاسبية الصحيحة وطبيعة العملية والنتيجة الاقتصادية الفعلية، إلى أرباح جاهزة للجبابة، فالإعيار ليس ما إذا كان الرقم بالليرة قد كبر، بل ما إذا كان قد تحقق ربح خاضع للضريبة وفقاً للقانون والأصول المحاسبية المعمّدة. والأكثر إثارة للسخريّة أن هذه المقاربة تأتي في وقت لا تزال فيه البلاد غارقة في واحدة من أسوأ الأزمات المالية والتقديّة، وبعدم أصبحت الدولة عاجزة عن مواصلة الاستفادة من أموال مصرف لبنان بالطريقة التي اعتمدتها في السنوات الماضية، فقد كشفت الأزمة، بصورة لا تحتمل كثيراً في التجميل، حجم الاعتماد الذي قامت عليه المالية العامة على التمويل من المصرف المركزي، وما ترتب على ذلك من استنزاف لموارد النظام المالي. ولم يعد هذا الملف مجرد سجل سياسي أو رواية لتبادلها الأطراف؛ بل أصبح موضوع أحكام ومواقف قضائية، فضلاً عن بيانات مالية رسمية تستوجب قرارة دقيقة ومسؤولة.

وفي هذا السياق، تشير الأرقام المتداولة بشأن ميزانية مصرف لبنان إلى وجود التزامات للمصرف المركزي تجاه المصارف تقارب 79 مليار دولار، فيما تُقدّر المبالغ التي استخدمتها الدولة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، عبر الاقتراض من مصرف لبنان خلال نحو خمسة عشر عاماً بنحو 65 مليار دولار. وهذه أرقام ينبغي التعامل معها وفق تعريفاتها ومصادرها وتفصيلها المحاسبية، لكنها تطرح سؤالاً لا تستطيع السلطة التقديرية أن تتعامل معها وفق تعريفاتها: كيف يجوز أن تتحول الدولة، بعد سنوات من استنزاف موارد النظام المالي، إلى جهة تبحث عن إيرادات إضافية عبر مقاربات ضريبية قد تزيد الأعباء على مكوّنات هذا النظام، من دون معالجة واضحة للمسؤوليات والخسائر المتراكّة؟

يبدو أن وزارة المالية، بعدما أغلقت في وجهها أبواب التمويل، قررت البحث عن أبواب أخرى للجبابة، حتى لو اقتضى الأمر التعامل مع الخسائر كما لو أنها أرباح. إنها وصفة مثالية لقلب المفاهيم:

رماح هاشم

في وقت تفرض فيه هذه الظروف ضغوطاً إضافية على القطاع الزراعي، تبرز أهمية حماية الإنتاج المحلي وضمان استمرارية الموسم الزراعي، ولا سيما أن تعدّز قطاف المحاصيل في مواعيدها لا يعني خسارة موسم واحد فحسب، بل قد يؤدي إلى تداعيات تمتد إلى المواسم المقبلة، خصوصاً في المناطق التي تشكل ركناً أساسياً في الإنتاج الوطني. وبين تراجع المساحات القابلة للاستثمار في الأشجار وقطف الزيتون في المواسم المقبلة، فإن تأمين الزيت للمستهلك اللبناني، بما يشمل أيضاً الحفاظ على استمرارية الإنتاج المحلي وضمان قدرة المزارعين على تصريف محاصيلهم، بما يتيح لهم نقطة التكاليف والاستمرار في زراعة الزيتون خلال المواسم المقبلة.

وبشدد على أن «المشكلة الأساسية لا تكمن في الظروف المناخية هذا العام، بقدر ما ترتبط بتداعيات الحرب وقدره المزارعين على استثمار أراضيهم، فمهما كانت الظروف الزراعية مؤاتية، تبقى الاستفادة من المحصول مرتبطة بإمكانية الوصول إلى الأشجار وقطف الزيتون في الموعد المناسب، ولا تحوّلت العوامل المناخية الإيجابية إلى فرصة ضائعة لا يستطيع المزارع تعويضها بسهولة».

الجنوب في قلب الأزمة

يؤكد رئيس الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين إبراهيم الترشيشي لـ «نداء الوطن»، أن «موسم الزيتون هذا العام يواجه تحديات كبيرة، في مقدمها الحرب وتداعياتها على المناطق الجنوبية، التي تشكل نحو 30% من إجمالي إنتاج الزيتون في لبنان». ويشير إلى أن «أكثر من 50% من إنتاج الجنوب بات معطلاً، إما نتيجة الحرب المباشرة، وإما بسبب عدم قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم وقطف ثمار أشجارهم في ظل الأوضاع الأمنية القاتمة».

ويلفت الترشيشي إلى أن «قطاف الزيتون يرتبط بتوقيف محدد لا يمكن تجاوزه من دون خسائر، إذ لا تستطيع الثمار انتظار تحسّن الظروف الأمنية إلى أجل غير معلوم». ويقول إن «المزارع الذي يتمكن من الوصول إلى أرضه وقطف محصوله في الوقت المناسب يستطيع إنقاذ إنتاجه، أما الذي يتعدّز عليه ذلك، فقد يخسر الموسم بأكمله، ما يفاقم الأعباء التي يتحمّلها القطاع الزراعي في الجنوب».

وفي ما يتعلق بحجم الأضرار المرفق ورفع قدراته التشغيلية وترسيخ مكانته في حركة التجارة الإقليمية والدولية». في مطار القليعات كما زار السفير الأميركي أسس مطار رينيه معوض في القليعات في محافظة عكار شمالي لبنان، حيث كان في استقباله مدير شركة «سكاي لونغ سرفيس» زياد الملا وفريق عمل الشركة. واطلع على التقدم المحقّق حتى الآن في الأعمال الإنشائية والتجهيزية والأعمال الجارية للوصول إلى الجوهريّة التشغيلية وفق البرنامج الموضوع، في إطار مشروع تطوير المطار وتعزيز دوره المستقبلي في الربط الجوي وخلق فرص اقتصادية جديدة للبنان.

الظروف المناخية مؤاتية

في المقابل، يوضح الترشيشي

غير أنه يلفت إلى أن «التصدير نفسه يواجه مجموعة من العقبات التي تحدّ من سهولة تصريف الإنتاج في الأسواق الخارجية، ما يزيد من صعوبة تسويق المحصول ويضع المزارعين أمام تحديات إضافية، في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع القدرة على استثمار بعض المساحات الزراعية». وبين توافر الكميات اللازمة للسوق المحلية والصعوبات التي تعترض التصدير، يرى الترشيشي أن «التحدي لا يقتصر على تأمين الزيت للمستهلك اللبناني، بل يشمل أيضاً الحفاظ على استمرارية الإنتاج المحلي وضمان قدرة المزارعين على تصريف محاصيلهم، بما يتيح لهم نقطة التكاليف والاستمرار في زراعة الزيتون خلال المواسم المقبلة».

تنكة الزيت إلى 150 دولاراً

أما في ما يتعلق بالأسعار، فيتوقع الترشيشي أن «ترتفع كلفة تنكة زيت الزيتون إلى نحو 150 دولاراً هذا العام، مقارنة بما تراوح بين 100 و110 دولارات في العام الماضي». ويعزو هذه الزيادة إلى «تراجع المساحات المستثمرة هذا الموسم، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الإنتاج بمختلف مراحلها، من قطاف الزيتون إلى عصره والعناية بالأشجار».

ويشير إلى أن «ارتفاع كلفة تقبيلها أن تبدأ باحترام المبادئ المحاسبية والعدالة الضريبية، لا بابتكار ضريبة على الانهيار، ثم تقديمها للرأي العام على أنها تصحيح

أعباء إضافية على المزارعين، تنعكس بدورها على السعر النهائي للزيت. ومع تعدّز استثمار أجزاء من الأراضي الجنوبية، تزايد الضغوط على الكميات المنتجة، فيما تبقى تكاليف العمل والإنتاج مرتفعة، ما يجعل الموسم أكثر كلفة على المزارع والمستهلك على حد سواء».

وبعكس هذا الارتفاع المتوقع في الأسعار تداخل عوامل عدة، أبرزها الظروف الأمنية وتراجع المساحات القابلة للاستثمار وارتفاع الكلفة التشغيلية. وفي ظل هذه المعطيات، تصبح حماية الإنتاج المحلي وتأمين الظروف الملائمة للقطاف والتسويق من العناصر الأساسية للحد من الخسائر التي قد تلحق بالمزارعين، وللحفاظ على توازن السوق بين الكميات المتوافرة وكلفة الإنتاج.

بساتين الجنوب

يضع الترشيشي مسألة تأمين المزارعين من الوصول إلى بساتين الزيتون في الجنوب في صدارة الأولويات، معتبراً أن «الوقت عامل حاسم في إنقاذ الموسم، ويؤكد أن الزيتون لا ينتظر، وأن المزارع الذي يتمكن من قطاف محصوله اليوم يستطيع الاستفادة منه، فيما يواجه من يتعدّز عليه الوصول إلى أرضه خطر خسارة الإنتاج، من دون إمكانية تعويضه بعد فوات الأوان».

ومن هنا، تبرز ضرورة إيجاد تراجع المساحات المنتجة في المناطق الجنوبية».

إلا أن الترشيشي يحذّر من أن «لبنان قد يواجه نقضاً في كميات الزيتون والزيت في المدى القريب، نتيجة خسارة جزء من المساحات المنتجة وتعدّز الاستفادة من أجزاء أخرى بفعل الظروف الراهنة. فالتوسع في الزراعة يحتاج إلى وقت قبل أن تحول المساحات الجديدة إلى مصدر إنتاج فعلي، ما يعني أن التعويض عن الخسائر الحالية لن يكون فوراً، وأن تداعيات الأزمة قد تمتد إلى المواسم المقبلة».

في المحصلة، لا تقتصر أزمة موسم الزيتون هذا العام على حجم المحصول أو الأسعار المتوقعة، بل تمتد إلى قدرة المزارعين على الوصول إلى أراضيهم واستثمارها. في وقت ترتفع فيه تكاليف الإنتاج وتعتقد فيه فرص التسويق والتصدير. وبينما لا يزال الإنتاج المتوافر كافياً لتلبية حاجة السوق المحلية، فإن استمرار تعطيل المساحات الجنوبية قد يترك آثاراً تتجاوز الموسم الحالي، خصوصاً إذا طال أمد الأزمة وتعدّز تعويض الخسائر بسرعة.

الترشيشي: الإنتاج مقبول ولا مخاوف من انقطاع زيت الزيتون



قطاف الزيتون في الجنوب بين الحرب وضيق الوقت

زيلينسكي يستنجد بأوروبا في مواجهة ضغوط ترامب



زيلينسكي مع رئيسة المفوضية الأوروبية ورئيس المجلس الأوروبي في بروكسل أمس (أ ف ب)

أن روسيا تسيطر حاليًا على 70 في المئة منها. وبينما تحاول موسكو إرهاب المدنيين الأوكرانيين من خلال تكثيف ضرباتها الجوية على المنشآت المدنية والاقتصادية الأوكرانية، خصوصًا منشآت الطاقة النووية، أسفرت هجمات روسية بطائرات مسيرة على أوكرانيا عن مقتل ثلاثة أشخاص أمس، بعدما استهدفت الهجمات مركزين للتسوق مؤقتًا عن أكثر من مليون شخص في أنحاء البلاد.

مستهل غزوها لأوكرانيا. وتضررت المدينة بشدة من جراء تدمير سد كاكوفكا عام 2023، ما تسبّب في فيضانات عارمة على طول نهر دنيبرو. إلى ذلك، ذكر بوتين أن روسيا تعمل على إنشاء «منطقة أمنية» داخل أوكرانيا وعلى امتداد الحدود بينهما، جازقًا بأن هذه المسألة لن تكون قابلة للتفاوض في أي محادثات مستقبلية مع كييف. وأوضح الكرملين أن المنطقة الأمنية المخطلط لها تمتد لمسافة 660 كيلومترًا، مشيرًا إلى

الرسولي بالحوار والسلام». وأكد الكرملين أن الجانبين أجريا محادثة تمّ خلالها «تقديم شرح مفصل يتصل بمسؤولية نظام كييف عن الوضع الإنساني الصعب» في أوليشكي. وتقرّ كلٌّ من أوكرانيا وروسيا بوجود أزمة إنسانية في المنطقة، لكنهما تبادلان الاتهام حول المسؤولية عن هذا الوضع، إذ يحقّل كل طرف الآخر مسؤولية عرقلة إيصال المواد الغذائية وعمليات الإجلاء، وكانت القوات الروسية قد احتلّت أوليشكي عام 2022، في

وبعدما طالبت اضطرابات نظام «ستارشيلد» العسكري الأميركي الذي تستخدمه أوكرانيا، والذي يُعدّ حيويًا للاتصالات عبر الأقمار الاصطناعية، أعيقت قدرة كييف على التصدّي للقصف الروسي المكثّف وتنفيذ ضربات متوسطة المدى على الأراضي التي تحتلها روسيا.

غير أن الملياردير إيلون ماسك جزم بأن شركته «سبايس إكس» التي تدير الخدمة ليست مسؤولة عن هذه الاضطرابات، فيما نفى مسؤول أميركي لوكالة «فرانس برس» أي تدخل من جانب ترامب في هذا الشأن. وأكد زيلينسكي أمس أن العمل جارٍ على استعادة الخدمة، موضحًا أن «شركائي أبلغوني بأن الإدارة الأميركية والبيت الأبيض وجّها رسالة إلى «سبايس إكس» بطلبان فيها» إعادة الخدمة. وأكدت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كايا كالاس أن «ستارشيلد» ضروري للغاية بالنسبة إلى أوكرانيا، محذرةً من أن أوروبا «لا تستطيع تعويض هذه القدرة على المدى

القصير».

إلى ذلك، أجرى البابا لاوون الرابع عشر، الذي يتعافى في المستشفى بعد خضوعه لجراحة لاستئصال الزمرد من الأموات مباشرة في جيب بوتين لتمويل هذه الحرب».

وفي أعقاب إعلان زيلينسكي أنه سيواصل استهداف منشآت الطاقة الروسية بسبب عدم التزام روسيا بوقف النار في قطاع الطاقة الذي كان ترامب قد أعلنه، وصف الرئيس الأميركي تصرفات كييف بأنها «مخزية»، مدّعيًا أن التعامل مع بوتين أسهل من التعامل مع زيلينسكي.



البابا يطالب بوتين بوقف النار في مدينة أوليشكي الأوكرانية

حضّ الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، خلال اجتماع مع قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل أمس، الزعماء الأوروبيين، الذين وصفهم بـ «القادة الحقيقيين»، على مواصلة تمويل المجهود الحربي لكييف عبر توفير نحو 80 مليار دولار إضافية العام المقبل، مؤكّدًا أنه يدافع عن مصالح بلاده. ويأتي ذلك بعدما نشب خلاف جديد بينه والرئيس الأميركي دونالد ترامب على خلفية استهداف أوكرانيا لقطاع الطاقة الروسي واتفاق إدارة ترامب مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على السماح بتوريد كميات كبيرة من الديزل الروسي.

وعندما شلّ زيلينسكي عمّا إذا كان يُستخدم كبش فداء للمشكلات الداخلية التي يواجهها ترامب من جزاء أسعار الطاقة قبيل الانتخابات النصفية الأميركية، اكتفى الرئيس الأوكراني بالابتسام. وقال بعد صمت طويل: «هذه هي إجابتي». واعتبر أن غالبية الأميركيين يدعمون معركة أوكرانيا في مواجهة الغزو الروسي، لافتًا إلى أن «صفقة الديزل هذه ليست كافية أبدًا لتعويض تأثير مضيق هرمز على الأسواق العالمية. لكنها ستضخّ المزيد من الأموال مباشرة في جيب بوتين لتمويل هذه الحرب».

وفي أعقاب إعلان زيلينسكي أنه سيواصل استهداف منشآت الطاقة الروسية بسبب عدم التزام روسيا بوقف النار في قطاع الطاقة الذي كان ترامب قد أعلنه، وصف الرئيس الأميركي تصرفات كييف بأنها «مخزية»، مدّعيًا أن التعامل مع بوتين أسهل من التعامل مع زيلينسكي.

ما بعد الانتخابات الأميركية والإسرائيلية.... تسوية أم حرب كبرى؟



لوق ترامب بإمكانية شنّ ضربات جديدة ضدّ المنشآت النووية الإيرانية (أ ف ب)



يحافظ ترامب على الغموض الاستراتيجي بشأن خطواته التالية في المواجهة مع إيران

امتلاك أسلحة نووية. وأعرب عن استعداده للحوار، مديّنًا العقوبات الأميركية. في المقابل، لا يزال الرئيس الأميركي دونالد ترامب يحافظ على الغموض الاستراتيجي بشأن خطواته التالية في المواجهة مع إيران. فقد لوّح بإمكانية شنّ ضربات جديدة ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، بما فيها موقع شيد الحصين قريبًا، مؤكّدًا أن طهران تتفاوض مع واشنطن.

تعرّض للاستهداف 20 مرّة على الأقلّ منذ مطلع الشهر. وبعدما كانت السعودية قد أوضحت أن التصعيد الحوثي الأخير جاء بتشجيع وتدريب وتسليح من إيران، رفضت الأخيرة أمس اتهام السعودية لها بالتورّط في هجمات الحوثيين على المملكة، وعرضت بكلّ وقاحة التوسط بين الجانبين. وفي إطار «التقية» الإيرانية، نفى الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان سعي طهران إلى

تعرّض للاستهداف 20 مرّة على الأقلّ منذ مطلع الشهر. وبعدما كانت السعودية قد أوضحت أن التصعيد الحوثي الأخير جاء بتشجيع وتدريب وتسليح من إيران، رفضت الأخيرة أمس اتهام السعودية لها بالتورّط في هجمات الحوثيين على المملكة، وعرضت بكلّ وقاحة التوسط بين الجانبين. وفي إطار «التقية» الإيرانية، نفى الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان سعي طهران إلى

لا تزال حال عدم اليقين تخيم على المنطقة في انتظار مرحلة جديدة يُتوقع أن تتبلور بعد الانتخابات الإسرائيلية والأميركية. فقد وصلت محاولات الوسطاء لإعادة المفاوضات الأميركية - الإيرانية إلى حائط مسدود بسبب تمسك النظام الإيراني بشرطه التفاوضية التعجيزية ومواصلة «الحرس الثوري» هجماته الإرهابية التي تستهدف السفن في مضيق هرمز، ما يشي بأن عودة العمليات العسكرية الكبرى ضدّ إيران بعد الانتخابات في إسرائيل وأميركا باتت مرجحة أكثر من أي وقت مضى منذ وقف النار.

بالتوازي، يواصل المتمردون الحوثيون مغامراتهم العسكرية العنيفة ضدّ قوات الشرعية اليمنية على حساب الشعب اليمني خدمة لطهران. كما يحاول الحوثيون إرهاب السعودية لثنيها عن دعم الشرعية اليمنية من خلال الهجمات الإرهابية المتواصلة التي تستهدف الأعيان المدنية والاقتصادية في المملكة. ونظرًا إلى التداعيات الاقتصادية العالمية للهجمات على منشآت الطاقة السعودية، وانطلاقًا من تأكيد أميركا مرارًا التزامها بأمن المملكة، من المرجّح أن يتلقّى الحوثيون ضربات عسكرية موجعة إلى جانب أولياء أمرهم في طهران بعد نهاية الانتخابات الإسرائيلية والأميركية. ونقّدت القوات المسلّحة اليمنية خلال الـ 24 ساعة الماضية 1292 عملية استهداف دقيقة ومباشرة ضدّ أهداف عسكرية تابعة للحوثيين. وأشارت إلى أنها

مشاركة الميليشيات في الحكومة العراقية تختبر تعهّدات الزيدي

الأعوام الماضية. إلّا أن الأمر كان مختلفًا هذه المرة في ظلّ التغييرات الواسعة التي تشهدها المنطقة على خلفية الحرب ضدّ النظام الإيراني، والتي لم يبقَ العراق في منأى عن تداعياتها الواسعة النطاق. وأوضح المصدر الدبلوماسي الأول لـ «فرانس برس» أنه مع أن «الأمر تغتبر» في بغداد، فإنّ واشنطن مستعدة لتعديل تكتيكاتها لتحقيق مصالحها، مقارنًا بين ما قامت به لجهة السماح لبعض الميليشيات حاليًا بدخول حكومة الريدي، ودعمها للرئيس أحمد الشرع في سوريا، بعدما كانت تصفّه «إرهابيًا» قبل أن يتسلّم السلطة.

رغم المخاوف المشروعة من أن تستغلّ الميليشيات العراقية الموالية لطهران البراغمية التي تنتهجها الإدارة الأميركية في مقاربتها الحالية للملف العراقي بهدف الهروب إلى الأمام والتمسكّ بسلاحها، من الصعب على الزيدي أن يتقاعس عن تنفيذ تعهّده بحصر السلاح ضمن المهلة التي حدّدها والتي تنتهي بـ 30 حزيران 2027، لأنّه لا يملك ترف معاكسة واشنطن ودول الخليج في ظلّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعيشها البلاد بسبب تداعيات الحرب في المنطقة.

في السياق، خسر العراق نحو 60 مليار دولار منذ اندلاع الحرب ضدّ النظام الإيراني، وفقًا لوزير الخارجية فؤاد حسين. ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع الحاد في صادرات البلاد النفطية التي تؤمّن 90 في المئة من إيراداتها، ما اضطرّ الحكومة إلى الاقتراض الداخلي. وارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية، وتدبّت احتياطات العملات الأجنبية بحوالى 20 مليار دولار. ولفت صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع إلى أن العراق من الدول الأكثر تضرّرًا من الاضطرابات التي طالبت حركة النقل من جزاء الحرب. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية، رفع البنك المركزي العراقي الأسبوع الماضي السعر الرسمي لصرف الدولار للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

أثار ضمّ رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى تشكيلة حكومته أعضاء مرتبطين بميليشيات حليفة لطهران أسئلة كثيرة بشأن مصير خطة الحكومة لحصر السلاح بيد الدولة. لكن يبدو أن واشنطن غصّت الطرف عن مشاركة ميليشيات موالية لإيران في الحكومة «بعدما وعد رئيس الوزراء بالمضي قدّمًا في خطته لنزع السلاح وقدّم ضمانات بأن تلك المجموعات لن تهاجم المصالح الأميركية في العراق»، وفقًا لما أفاد به مصدر دبلوماسي في بغداد لوكالة «فرانس برس» أمس.

وافق البرلمان العراقي على تعيين 11 وزيرًا، من بينهم وزير الدفاع نايف الشمري ووزير الداخلية ياسر المالكي، بعدما كانت هذه المناصب شاغرة منذ تولي حكومة الزيدي مهامها في أيار الماضي. وأقرّ البرلمان تعيين ثلاثة نواب لرئيس الوزراء، من بينهم ليث الخزعلي، وهو شقيق قيس الخزعلي، زعيم ميليشيا «صائب أهل الحق». والأخوان الخزعلي مدرجان على لائحة واشنطن لـ«الإرهابيين العالميين»، وتعتبرهما «وكيلين عنيين للجمهورية الإسلامية الإيرانية»، وتتهمهما بشنّ هجمات على قواتها عقب غزو العراق عام 2003، بما في ذلك هجوم في عام 2007 أدى إلى خطف وقتل خمسة جنود أميركيين.

تجدر الإشارة إلى أن «صائب أهل الحق» من أولى الميليشيات التي أعلنت بدء تسليم سلاحها للدولة قبل نحو أربعة أشهر. ولم يرتبط اسمها بأي هجمات على المصالح الأميركية أخيرًا، فيما هاجمت ميليشيات أخرى منضوية ضمن «المقاومة الإسلامية في العراق» هذه المصالح في العراق والمنطقة خلال الحرب الأخيرة. لكن لم يقتصر «الضوء الأخضر» الأميركي على مشاركة «صائب أهل الحق» في الوزارة، إذ أكد مصدر دبلوماسي ثانٍ لـ «فرانس برس» أن واشنطن وافقت على مشاركة ميليشيا «كتائب سيد الشهداء» في الحكومة رغم أنها لا تزال متمسكة بسلاحها، وقد حصل مرشحها على وزارة السياحة.

سبق لأميركا أن تناقضت عن مشاركة ميليشيا مدرجة على لوائحها السوداء في الحكومات العراقية خلال

■ عماد موسى

صار للوقاحة عنوان

ليس هناك مفاصلة بين نواب كتلة الوفاء للمقاومة الإسلامية، بمعنى أي منهم أفضل من الآخر؟ الأصح في السؤال، إن جرت المقارنة في أدائهم، أي منهم أسوأ من الآخر؟

متساوون في الفجاجة والبلاغة والصفاقة والفجور والاستقواء، والتبعية لمجتبى الكرتوني ولنظام غيبي لا ينتمي إلى هذا الزمن.

إن كان صحيحًا أن نواب كتلة الميليشيا الإلهية ومسؤوليها، المتوارين في السراييب والحاضرين على المنصات يتكلمون اللغة نفسها، لكن حسن فضل الله مثلاً يحتل مساحة في الإعلام أكبر من مساحة الباش مهندس حسين جشي، المُنتخب لدورتين متتاليتين، سبجان الله يتمتع فضل الله بكاريسمما استثنائية وحضور آسر، لدرجة أن كلما وقف على منبر مجلس النواب «تدافقش» المراسلات لرؤية وسامته عن قرب، وتتمنى العازبات منهن أن تحظى بعريس نسخة طبق الأصل عنه. أما المتزوجات فتظهر عليهن، كلما شاهدن سعادته، علائم الوحام. ليوناردو دي كابريو الحزب هو، حتى لو تمسك بذلك العبوس المنسجم مع الغضب الأيديولوجي.

إلى الكاريسمما، يملك فضل الله من الثقة والخيلة والثبات والقوة والطلاقة والذكاء والمعرفة ما يؤهله للعب دور أكبر على مستوى لبنان والمنطقة، لكنه يضطر أحيانًا إلى النزول عن عرش النرجسية الحزبية كي يخاطب مسؤولي الجمهورية اللبنانية بالحسنى.

فالرجل على ما بدا في مؤتمره الصحافي الأخير أمهل ولم يهمل. فطالب باسم الميليشيا التي يمثلها في مجلس النواب باسترداد الدودج والحمولة وبإطلاق المعتقلين البريئين الطيبين هيثم أمهز وعلي الكردي-إنو شو عملوا الشباب شي غلط؟ أيسأهل نقل 500 كيلو غرام من الـ TNT والـ C4 وإكسسواراتهما، من بعلبك إلى معامل الحزب في الضاحية الجنوبية كل هذه الضجة؟

والله عيب.

ألا يستقوي حاجز ظهر البيرد إلّا على الأودام؟

بحسب قدرتنا على الاستيعاب، فهمنا على دكتور حسن، أن مسؤولين في الميليشيا تواصلوا مع الجهات المعنية وطالبوا باسترداد السيارة وحمولتها وإطلاق المعتقلين تعسفًا بعد تقديم التوضيحات الضرورية.

الدرك ما كانوا عارفين لمين السيارة فعرفوا. ومش عارفين وجهة الحمولة فعرفوا. إذا ما عذرهم بمصادرتها؟ وإذا كانت حجة الدرك أن الدودج مكسور عليها ميكانيك فمحولة أما إذا كانت المشكلة بالبضاعة ووجهة استعمالها فكمنا محلولة. اعتبروا إنها معدّة لاغتيال تنبأها في 14 شباط 2027 وخلصونا بقا.

كان في ما مضى، للسهر عنوان وللأناقة عنوان وللجودة عنوان وللأمانة عنوان وللثقة عنوان. وأخيرًا صار للوقاحة عنوان.

مدارس قرى مرجعيون الرسمية: معركة البقاء في ظل غياب الدعم



بعض المدارس الرسمية تواجه تحديات تتجاوز أضرار الحرب

عبئًا جديدًا لا يمكن تجاوزه بالاعتماد على الكتب الإلكترونية وحدها. وفي حين لا تزال بعض الأسر تعتمد التعليم عن بُعد، بانتظار التمكن من العودة إلى قراها، تتمسك المدارس بالتعليم الحضوري، حتى لو اقتضى الأمر متابعة التدريس داخل خيمة. وتأسف إحدى المعلمات لغياب الدعم الذي يحتاج إليه تلامذة القرى الحدودية، مشيرة إلى أن الطلاب النازحين استفادوا في مراحل سابقة من مساعدات أممية، شملت مواد غذائية وتغطية تكاليف الإنترنت، فيما لا يحصل تلامذة القرى اليوم على دعم مماثل، على الرغم من الظروف الصعبة التي يواجهونها.

ويزداد واقع المدارس صعوبة مع وقف الاستعانة بالأساتذة المتعاقدين على أساس الساعة، رغم الحاجة إليهم لسدّ النقص وتأمين استمرارية التدريس، ما يضع المدارس أمام تحدٍّ إضافي في الحفاظ على الحد الأدنى من انتظام العملية التعليمية.

العدالة في التعليم... حق لا امتياز

إلى جانب التحديات التعليمية والمعيشية، تبرز مسألة العدالة في توزيع الاهتمام والدعم بين المناطق اللبنانية. في المدارس الحدودية، وفق ما يؤكد العاملون فيها والأهالي، لا تطلب امتيازات خاصة، بل تسعى إلى الحصول على الحقوق نفسها التي تتمتع بها سائر المدارس، بما يسمح لها بمواصلة التعليم وتأمين بيئة مناسبة للأطفال.

وفي هذا السياق، قالت إحدى السيدات، «أنا مواطنة أعيش على الحدود، ولدي شعور عميق بأنّ العدالة حق تاريخي لنا، وليست مجرد مطلب عابر. لم تتخلّ يوماً عن واجباتنا تجاه وطننا، ولم نرفع إلا العلم اللبناني، ولم يكن نشيدنا إلا النشيد الوطني اللبناني، الذي نردده كأنه صلاتنا اليومية».

في مطلع آذار من العام الدراسي 2025-2026، ما حال دون انتظام العملية التعليمية في كلا العامين. وتجاوز الخسائر ما يمكن تعويضه بإجراءات سريعة أو معالجات سطحية، إذ تحتاج إلى متابعة تربوية مستمرة تراعي التفاوت في مستويات التلامذة واحتياجاتهم النفسية والتعليمية.

وتقول معلمة إحدى المدارس التي أقفلت بسبب الاحتلال، إنّ المدرسة هي الأقدر على مواكبة تلامذتها، لأنها تعرف قدراتهم ومشكلاتهم وتاريخهم التعليمي، على غرار طبيب العائلة الذي يستطيع تحديد احتياجات المريض استنادًا إلى معرفته السابقة بحالته. وهذا ما يدفعها إلى الإصرار على مواصلة العمل وعدم التخلّي عن الأهالي الذين اختاروا العودة إلى قراهم وإعادة أبنائهم إلى مقاعد الدراسة.

ترميم محدود ومحاولات لإعادة الحياة

في مدرسة بلاط الرسمية، التي تستقبل تلامذة من مدارس وقرى محتلة، بدأت قبل أيام أعمال تركيب النايلون، فيما لا تزال أعمال الترميم المطلوبة تنتظر التنفيذ، في ظل ظروف استثنائية تعمل فيها المدارس بإمكانات محدودة. ولا تقتصر أهمية إعادة فتح المدارس على استئناف التعليم، بل ترتبط مباشرة باستمرار وجود الأهالي في قراهم. فغياب المدارس أو تعذر الالتحاق بها يهدّدان بتراجع الحياة الاجتماعية وتفرّق السكان وإضعاف ارتباطهم بأرضهم.

الكتب والإنترنت: أعباء تتجاوز قدرة العائلات

إلى أضرار المباني، تُضاف أزمة الكتب واللوازم المدرسية. فكثير من العائلات التي اضطرت إلى النزوح ليلا لم تتمكن من اصطحاب الكتب والمستلزمات معها، ما جعل تأمينها

هشّ يحتاج إلى أكثر من قرارات إدارية ومسوح ميدانية.

وتختصر مديرة إحدى المدارس الرسمية خلال جولة لـ «نداء الوطن» على بعض مدارس منطقة مرجعيون جانبًا من هذه المعاناة، معتبرة أنّ المؤسسات التربوية تُترك لمواجهة مصيرها من دون دعم كافٍ، ماديًا كان أم معنويًا. وأنّ الاحتفالات بانطلاق العام الدراسي في مناطق لبنانية مختلفة، تزيد الإحساس بالتفاوت، في وقت لا تزال فيه المدارس الحدودية تكافح لتأمين أبسط مقومات التعليم. وتشدد على أنّ الأولوية بالنسبة إلى الأهالي الذين عادوا إلى المنطقة هي إيجاد مدارس تستقبل أبنائهم، حتى قبل استقرار الأوضاع الأمنية بصورة كاملة، مشدّدة على أنّ العودة لا تكتمل من دون مؤسسات فاعلة ومدارس قادرة على احتضان التلامذة.

وتشير إلى أنّ وزارة التربية اتخذت في بداية العام قرارًا بنقل التلامذة من القرى المحتلة إلى مدارس أخرى في منطقة مرجعيون، لكنّ هذا الخيار لم يُنفذ عمليًا بسبب تعذّر التحاقهم بتلك المدارس، من دون أن تُعالج المشكلة بالشكل المطلوب. وترى أنّ التربية ينبغي أن تبقى بمنأى عن الاعتبارات المناطقيّة والمذهبية والدينية والسياسية، وأنّ تؤدي دورها في إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، انسجامًا مع شعار «بالتربية نبني».

خسائر تربوية تراكمت خلال ثلاثة أعوام

لا تنحصر المشكلة في تأمين مبنى بديل أو إعادة فتح الصفوف، إذ يواجه التلامذة خسائر تعليمية متراكمة نتيجة الانقطاع المتكرر عن الدراسة خلال الأعوام الماضية. ففي العام الدراسي 2024-2025، لم يُستأنف التعليم الحضوري إلا في نيسان، فيما توقّف التدريس

روجيه نهرًا

بعد نحو شهر على انطلاق العام الدراسي، لا تزال بعض المدارس الرسمية في قرى منطقة مرجعيون تواجه تحديات تتجاوز أضرار الحرب وصعوبة ترميم المباني، لتشمل تأمين الكتب واللوازم المدرسية، وكلفة الإنترنت، ونقص الموارد البشرية، وغياب الدعم التربوي والنفسي والاجتماعي. وفي وقت تحاول فيه العائلات استعادة حياتها في القرى الحدودية، تجد المدارس نفسها أمام مهمة مزدوجة: استئناف التعليم من جهة، والمساهمة في تثبيت الأهالي في أرضهم من جهة أخرى، بإمكانات محدودة لا تتناسب مع حجم الأضرار والاحتياجات.

ففي بعض القرى المحتلة، حيث كان عدد التلامذة في إحدى المدارس يقارب 700 قبل الحرب، انخفض العدد إلى نحو 150 تلميذًا يتابعون تعليمهم حضوريًا في مدارس بديلة، فيما لا يتجاوز عدد الحاضرين في بعض المدارس الأخرى التي لا تزال تستقبل التلامذة في المنطقة 50 تلميذًا. وبين مبانٍ تنتظر الترميم، وعائلات تعاني أعباء النزوح والعودة، وهيئات تعليمية تتمسك بمواصلة رسالتها، تتكشف صورة واقع تربوي



يواجه التلامذة خسائر تعليمية متراكمة نتيجة الانقطاع المتكرر عن الدراسة خلال الأعوام الماضية